الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مستقبل البطاقة التموينية بين احتياجات المواطن وشروط صندوق النقد الدولي

د.عماد علّو
اكاديمي

تمهيد

أفادت التصريحات الأخيرة لوزير التجارة عبد الفلاح السوداني بوجود خطة لدى وزارته لإلغاء البطاقة التموينية على مدى السنوات الثلاث المقبلة على اعتبار أن هذه البطاقة كانت قد وجدت بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي كان يعانيها العراق نتيجة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وان الإلغاء سيتم نتيجة زوال تلك الظروف. ولم يتطرق وزير التجارة إلى الشروط المجحفة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ونادي باريس على القروض التي بالنية منحها للعراق لغرض مساعدته في إعادة بناء اقتصاده المدمر ومن تلك الشروط ما يتعلق بإلغاء الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية والكهرباء والبطاقة التموينية مع عدم وجود برامج بديلة للحماية الاجتماعية لتقليل كلفة الأضرار والانعكاسات السلبية الأخرى على المواطن العراقي نتيجة تلبية تلك الشروط المجحفة لاسيما ان الدولة العراقية اليوم لا تزال تحت الاحتلال من الناحية الواقعية وتعيش في حالة انعدام الوزن من الناحية الاقتصادية. إن كثرة التسريبات والتصريحات والصيغ البديلة للبطاقة التموينية مثل المبالغ النقدية لا تعبر إلا عن إجراءات بصيغة ردود الفعل الارتجالية لأناس لا يعيشون معاناة المواطن العراقي وهمومه المستمرة تصاعديا منذ أكثر من أربعة عقود.

إن البطاقة التموينية برغم تواضع مشتملاتها من الناحية الكمية والنوعية إلا أنها ما زالت تشكل ركنا مهما من أركان معيشة المواطن العراقي خصوصا ذوي الدخول المحدودة والفقراء من أبناء الشعب العراقي.إن المؤشرات حول البطاقة التموينية اليوم تدل على وجود نية لدى الحكومة العراقية للانصياع إلى شروط صندوق النقد الدولي ونادي باريس الذي يعيش اعضاؤه على مسافة آلاف الأميال بعيدا عن هموم المواطن العراقي وأثر البطاقة التموينية في حياة هذا المواطن بصورة خاصة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية النابعة أساسا من الشعور بالأمان والعدل.

مبررات استخدام البطاقة التموينية

لم تكن البطاقة التموينية حالة طارئة على الحياة الاقتصادية للمجتمع العراقي فقد استخدمت البطاقة التموينية أول مرة عام(١٩١٩)عندما أدى الارتفاع الفاحش للأسعار وتردي مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية في العراق بسبب ظروف الاحتلال البريطاني للعراق مما دفع سلطات الاحتلال البريطاني إلى توزيع الحبوب والطحين بالبطاقات لتنظيم الاستهلاك المحلي ومواجهة الزيادة في نفقات القوات البريطانية المحتلة والتي أدى وجودها إلى حصول تضخم نقدي كبير.وفي عام ١٩٤١ قررت حكومة الدفاع الوطني العراقية التي انبثقت اثر حركة(رشيد عالي الكيلاني) ونتيجة للحصار الاقتصادي البريطاني على العراق اثر تلك الحركة توزيع المواد التموينية بالبطاقات وتحديد استهلاكها لغرض مواجهة الحصار البريطاني.واثر غزو النظام السابق للكويت عام ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الشهير بالرقم ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/١٣ والذي فرض بموجبه الحصار الاقتصادي الشامل على العراق والذي استمر من الناحية القانونية لمدة(١٣) عاما حيث قررت الحكومة العراقية آنذاك مواجهة الحصار الاقتصادي ومضاعفاته بتامين المواد الاستهلاكية والغذائية الأساسية لكل فرد في العراق عراقي وغير عراقي عن طريق البطاقة التموينية. وقد نجح برنامج البطاقة التموينية باعتباره احد برامج التحكم السعري واسهم بتوفير قدر من السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة مما حدد التأثيرات السلبية المحتملة التي كانت ستظهر نتيجة ترك المواطن ظروف السوق وتفاعل قوى العرض والطلب مما كان سيحرم شريحة اجتماعية كبيرة من الناس من الحصول على الحد الأدنى من حاجاتها الأساسية من الغذاء.

موقف المواطنين من البطاقة التموينية

مما لايمكن إنكاره أن برنامج البطاقة التموينية وأسلوب إدارته ساعد شريحة اجتماعية كبيرة من الناس في العراق على مواصلة الحياة والعمل في ظروف الحصار الاقتصادي الصعبة التي فرضها المجتمع الدولي نتيجة سياسات النظام السابق ويتحمل وزرها فقط وحتى الآن الشعب العراقي. ولهذا فقد كسبت البطاقة التموينية قبول ورضا ودعم المواطن العراقي لشعوره وتلمسه أهميتها في تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية من الغذاء، فتفاعل معها وكيف أسلوب حياته مع أسلوب العمل بالبطاقة التموينية وحسب ما متاح من إمكانيات واحتياجات فعلية من دون تبذير.

وفي دراسة ميدانية منشورة للباحثة العراقية(رواء زكي يونس) من جامعة الموصل حول البطاقة التموينية أثبتت فيها أن برنامج البطاقة التموينية كسب رضا الجمهور العراقي حيث أكد (٨٤٪) من أسر العينة التي أجريت الدراسة عليها أن البطاقة التموينية أفضل وسيلة لتوفير المواد الأساسية وبأسعار زهيدة ورمزية، وهي التي ساعدت الأسر العراقية محدودة الدخل على مزاولة الحياة اليومية بصورة طبيعية، بينما نفى ذلك (١٦٪) من أسر العينة معللين نفيهم بان برنامج البطاقة التموينية غير جيد في توزيع المواد الأساسية وأنهم يعانون جراء ذلك.

كما أكد(٥٪) من اسر العينة على أن المواد الموزعة بالبطاقة التموينية كافية لسد احتياجاتهم اليومية، بينما أجاب(٤٧٪) من اسر العينة أن المواد كافية نوعا ما.وأشار (٤٨٪) من اسر العينة أن المواد غير كافية وأنهم يستكملونها من خلال شراء المواد من السوق المحلية.

وقد توصلت الباحثة (رواء زكي يونس) من خلال دراستها إلى استنتاج مهم مفاده أن (٩٥٪) من أسر العينة يعانون عدم الإشباع الكامل لاحتياجاتهم الأساسية من المواد الموزعة بالبطاقة التموينية. كما استنتجت أيضا ان(٨٤٪) من أسر العينة لا يفضلون بديلا آخر للبطاقة التموينية ويؤكدون أنها منطقية جدا في توفير المواد الأساسية.

وكانت البطاقة التموينية تشمل قبل الاحتلال الأمريكي للعراق المواد الاستهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية: الطحين والرز والسكر والشاي والدهون والزيوت والملح وحليب الأطفال دون السنة والبقوليات، كما تشمل مواد غير غذائية هي مساحيق الغسيل والصابون العادي والسائل وشفرات الحلاقة والشخاط. إلا أن معظم هذه المواد اختفت من البطاقة التموينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) لأسباب وأعذار مختلفة إلا أن أبرزها هو عجز الإدارات الحكومية بعد الاحتلال عن تأمين معظم مواد البطاقة التموينية من الداخل والخارج. الأمر الذي أثار تذمرا واسعا بين المواطنين العراقيين لاعتمادهم في معيشتهم وترتيب حياتهم على برنامج البطاقة التموينية والمواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية التي يؤمنها، في وقت شهد السوق العراقي ارتفاعا حادا في الأسعار لم يسبق له مثيل بسبب غياب الرقابة الحكومية وتردي الوضع الأمني المتفاقم سبقه دمارا تاما للبنى التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة الاحتلال الأمريكي.

مستقبل البطاقة التموينية

ما زال المواطن العراقي يتوجس من ذهاب الحكومة المقبلة للانصياع إلى شروط صندوق النقد الدولي ونادي باريس ضاربة عرض الحائط مصالح المواطن العراقي كما فعلت برفعها أسعار المشتقات النفطية مما أعقبه ارتفاع حاد في أسعار النقل والمواد الغذائية والإيجارات وأسعار الخدمات الأخرى، في وقت يشهد الاقتصاد العراقي تدهورا مستمرا ومعدلات تضخم عالية بسبب الوضع الأمني وغياب التوافق الاجتماعي مما قد يهدد النسيج الاجتماعي العراقي. وما يزال العراق غير قادر على تصدير نفطه بصورة طبيعية بسبب التدمير الذي ألحقه الاحتلال بالبنية التحتية للمنشآت النفطية مما اثر من قدرة الضخ العراقية هذا إلى جانب العمليات التخريبية التي ألحقها المتمردون بشبكة أنابيب تصدير النفط العراقي عبر الشمال إلى تركيا وعمليات النهب والتهريب التي يتعرض لها المنتوج النفطي من دون رادع حقيقي الأمر الذي الحق بالغ الضرر بالاقتصاد العراقي. كما أن الكثير من الأراضي الزراعية قد أصابها الجفاف بسبب عدم الاهتمام بشكبات الري والبزل وتأمين الحصص المائية بشكل عادل وعدم استخدام الأدوية والمبيدات لمكافحة الحشرات والأمراض الضارة بالمزروعات والثروة الحيوانية أدى بالإنتاج الزراعي العراقي إلى التراجع إلى مستويات مخيفة أظهرت عجزا غذائيا كبيرا في العراق قد ينعكس بشكل كبير ومؤثر في أمنه الوطني مستقبلا. كل هذه الأمور وغيرها تدعونا للوقوف عندها ونحن على أعتاب تشكيل حكومة عراقية جديدة نأمل منها أن تكون إلى جانب المواطن العراقي الذي طالت معاناته وتحمل من الهموم والآلام ما لم يتحمله شعب قبله طوال هذه الفترة الزمنية، وان التفكير بدعم البطاقة التموينية وتطويرها سينعكس حتما وبشكل واضح وملموس كما أثبتت التجربة السابقة على استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مما يولد شعورا بالأمان والعدل.

المتمسكون بالدولة الشخصية

فالح عبد الجبار
كاتب

في المشهد الحالي تبدو الغرائز (العليا او الدنيا لا فرق) في انطلاق تام. واكبر الغرائز هذه اللحظة هو النزوع الى التدمير. في العراق، في فلسطين، في لبنان، او في جنوب السودان ويتجلى العنف في صور شتى، لابساً لبوساً ايديولوجياً متنوعاً، ومعتمداً ذرائع وتسويغات لا حصر لها.

تتواشج هذه الحروب، المصغّرة، المكبرة، بموتيفات الوطنية، والدين، والمذهب، والشرعية السياسية.تتواشج هذه الموتيفات في حروبنا المعلنة تواشجاً يصعب معه فكها. فالوطنية مثلاً، التي تعني الانتماء الى جماعة محددة بحاضنة جغرافية (الوطن)، صارت اقنوماً للخير والشر، يرسم حدود دائرة الانتماء، لا على اساس حق الولادة، او حق التجنس (اكتساب الجنسية بالعيش المشترك والمشاركة)، بل على اساس الانتماء الى سلة معينة من المواقف والاراء. وكل خروج على سلة المواقف لا يعد خروجا على دائرة الاجماع السياسي، او على دائرة الانتماء للجماعة، بل خروج على الخير، والقانون، والعدالة، الخ.

وما يصح على الوطنية، يصح على الدين، وعلى المذهب او بالاحرى يصح على تأويلهما السياسي، لكن دائرة الانقسام هنا تقوم على اسس اخلاقية و/ او فقهية.

وتُستمد من هذه الاقانيم معايير الشرعية الاخلاقية للقتل، التي يضاف اليها احياناً قواعد اخرى من الشرعية الحديثة: الفوز في الانتخابات مثلاً.

المشكلة في هذا الضرب من التأويل لكل من "الوطنية" و"الدين" و"المذهب" و"الشرعية" انه يتحول الى اداة لنقض الاسس القانونية لوجود "الوطنية" و"الدين" و"المذهب" و"الشرعية" بمجرد اباحة الاقصاء الجسدي للمخالف.

الواقع ان جل هذه الحروب الموضعية، على اختلاف الموتيفات الايديولوجية، هو صراع على مفهوم الدولة الحديثة. ما تزال "حضارتنا" عاجزة عن انتاج صيغة عقلانية لمفهوم الدولة. والصراع الحالي الدائر في منطقتنا هو بقضه وقضيضه صراع على السلطة، مهماز الدولة، سيان ان لبس هذا الصراع لبوس حمية وطنية، او مقاومة ثورية او نقاء اسلامي، او دفاع عن الطائفة.

لا ادري ان كانت مصادفة ان مفهوم الدولة اشتق في حضارتنا من الفعل "دال" الذي يفيد معنى الانقلاب، والزوال، وتقلب الاحوال وانه اشتق عند غيرنا من معنى الاستقرار والسكون. لعلها مصادفة فيلولوجية لا اكثر. لكن المفارقة ان الممارسة الجارية تقترب من التطابق مع هذه المصادفة اللغوية.

ما تزال الدولة عندنا مؤسسة شخصية للغاية، شأن كثرة من الاحزاب والحركات. وهي شخصية بمعنى انمحاء الحدود بين ما هو عام، اي ملك للجماعة السياسية، وما هو شخصي، اي ملك للزعيم، او القائد، او مجموعة زعماء وقادة.ويكاد هذا الانمحاء يسري على كل مناحي حياة الدولة. فالمال العام للدولة والجيب الشخصي للزعيم يكاد يكون واحداً.

كثرة من قادة "حركات التحرر" بقوا يحتفظون بحسابات مصرفية خاصة باموال الدول بعد تحولهم الى رؤساء لها. وما يزال كثرة من زعماء الحركات السياسية يحذون حذوهم. ويتحول التصرف بهذه الموارد "حق" من "حقوق" الزعيم او الرئيس ومنبع خفي لسلطانه.

كان اولاد الرئيس العراقي المشنوق يطبعون النقود الورقية على هواهم (هذه وظيفة البنك المركزي). وحرص رئيس هارب على اخذ معظم سبائك المصرف الوطني معه. وعمد زعيم ثوري الى فتح حساب مصرفي لايداع المعونات الخارجية لشعبه باسمه الخاص. ويجاريهم زعماء الميليشيات في ذلك، داخلين خارجين بحقائب مترعة بالدولارات.

فشلت حضارتنا في خلق المؤسسة وبقي الشخص.

خذ ادوات العنف! في ظروف "النضال" ينظم الزعيم ادوات العنف، سمها جيش تحرير، او ميليشيا، او مقاومة، او انصاراً، لا فرق. فهذه القوة المنتجة للعنف تكتسب شرعيتها من غياب الدولة، اي غياب المؤسسة الحديثة الناظمة للعنف الشرعي.

فالدولة الحديثة هي (بالتعريف) الهيئة الوحيدة المخولة بأن تحتكر وسائل العنف الشرعي. وان المشاركة في الدولة، او قيادتها، يعني بالضرورة قبولاً بهذا الاساس. اما الاحتفاظ بالميليشيات الخاصة، فهو نفي لهذا الاساس القانوني. وهو ينطوي على توتر بين الدولة كمؤسسة، والدولة كميدان شخصي من جديد فشلت حضارتنا في توطيد المؤسسة، وبقي الشخص.

خذ مسألة الشرعية. تقوم الدولة الحديثة على قاعدة الحكم بالرضى، اي التفويض الحر من الجماعة السياسية، كما تقوم على قاعدة حكم الاغلبية. غير ان هذه القواعد، التي تحدد وسائل اختيار حكومة الجماعة السياسية، لا تحدد وظائف هذه الحكومة، ونعني بالتحديد وظيفة الحفاظ على العقد الاجتماعي المسمى دستوراً، فهو الاساس الذي اختيرت عليه الجماعة الحاكمة، وهو ينطوي على جملة حقوق: حق الملكية، حق الحياة، حق الاختيار، حق حرية الرأي والضمير، بما في ذلك حق الاختلاف، ولكن سلسلة الحقوق هذه لا تنطوي، قطعاً، على حق الابادة والتدمير الجسدي. وان تجاوز الحاكم لهذه الحقوق هو الغاء القواعد الشرعية التي يقوم عليها حكمه.

لقد فشلت حضارتنا في خلق المؤسسة الموضوعية وبقي الشخصي.

يمكن الاستمرار في هذه السلسلة طويلاً، لكن حسبنا الاكتفاء ببعد آخر، هو تأبيد الحاكم فرداً او حزباً.

يموت الزعيم فيخلفه نجله، او ارملته. وتنتهي زعامة الرئيس للمرة الخامسة فيعدل الدستور لتسديسها وتسبيعها وتثمينها.

تداول السلطة، في الدولة الحديثة، هو اساس ثباتها. وتخشى حضارتنا هذا التداول، فالمجتمع ما يزال يرفل بدفء تنظيمات القرابة الاولية، العائلة والقبيلة، ثم الطائفة والجماعة الدينية. و تحتفظ مقولات القرابة بالثبات، غير عابئة بديناميكيات المجتمع الحديث. على استحياء تستبدل بعض الاحزاب زعماءها بعد ربع قرن، بينما تستبدل دول المعمورة زعماءها ووزراءها ورؤساءها بالجملة، بين عشية وضحاها، دون ان يلتفت احد كثيراً الى اسماء الذاهبين او اسماء القادمين.

لنعترف ان البنى الاجتماعية الموروثة متحجرة، شأن معظم القيم التي تسوغها، وان هذا السكون النسبي لا يتفق ودفق الحياة الحديثة.

قمة الكوريتين: كرم الجنوب و لؤم الشمال

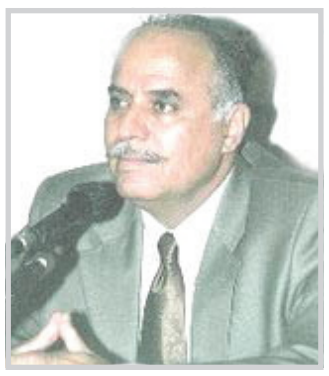

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

في يونيو ٢٠٠٠ كانت أنظار العالم بأسره متركزة على بيونغ يانغ التي ضيفت وقتئذ أول قمة بين زعيمي الكوريتين منذ انتهاء الحرب الكورية في عام ١٩٥٣ التي كرست انقسام الشمال عن الجنوب. حول هذا الحدث التاريخي، الذي شبهه البعض بزيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى تل أبيب في عام ١٩٧٧ من حيث غرابتها و فجائيتها و الآمال التي بنيت عليها، كتبت وقتها مقالا تحت عنوان "سقوط آخر المستحيلات في آسيا"، بشرت فيه بقرب سقوط جدار برلين الآسيوي و تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

غير انه سرعان ما تبين أن ذلك السلام لا يزال بعيد المنال، ولا سيما بعد تراجع نظام بيونغ يانغ عن وعوده وركوبه مجددا قطار الخطب و الشعارات الجوفاء وإطلاقه التهديدات العنترية وتبنيه سياسات واشتراطات غير واقعية. وهكذا لم تؤد تلك القمة التاريخية التي سعى إليها حثيثا الرئيس الجنوبي السابق "كيم داي جونغ" إلى نتائج ملموسة على الأرض سوى إقامة منطقة صناعية مشتركة في مدينة "كاوسونغ" الحدودية، وهي المنطقة التي كان يمكن أن تصبح أنموذجا لتعاون الجانبين بصورة أكبر لولا تراجع الثقة بينهما، بدليل أنها لم تجذب حتى الآن سوى ٢٥ شركة صناعية جنوبية صغيرة من تلك التي تدير أنشطتها باستخدام عمالة الشمال الرخيصة.

ومن هنا فان القمة الأخيرة التي عقدت في الأسبوع الماضي في بيونغ يانغ بين الرئيس الجنوبي "روه مو هيون" ونظيره الشمالي "كيم جونغ ايل" لم تكن مثيرة كسابقتها، بل نظر إليها كوريون جنوبيون كثر بعين الشك والارتياب لجهة تحقيقها الانفراج المطلوب. واستمر هذا المنحى حتى بعد صدور البيان المشترك عن القمة، خاصة أنه احتوى على عبارات فضفاضة وجملة من الوعود التي تحتاج إلى اجتماعات تالية مكثفة بين الجانبين لبلورتها ووضعها في صيغة اتفاقيات ملزمة. وهذا بحد ذاته يشكل تحديا كبيرا في ضوء ما عرف عن بيونغ يانغ من تشدد ومراوغة، فضلا عن عدم وجود ما يؤكد أن خليفة الرئيس روه الذي ستنتهي ولايته في كانون الأول القادم سيلتزم بما تعهد به سلفه، خاصة إذا ما كان الرئيس القادم إلى القصر الأزرق في سيئول هو المرشح الرئاسي المحافظ "لي ميونغ باك" الذي تشير استطلاعات الرأي حاليا إلى تقدمه.

فالأخير صدرت عنه انتقادات مريرة بحق الرئيس روه لأنه لم يكن حازما بما يكفي مع بيونغ يانغ حول ملف الشمال النووي، ولأنه قدم تنازلات كبيرة من دون أن يحصل على مقابل مجز من ديكتاتور كوريا الشمالية الذي يبدو انه خيب آمال ضيفه و شعب كوريا الجنوبية برفضه عدم مناقشة موضوع أكثر من ٤٨٠ كوريا جنوبيا من الصيادين الذين دخلت مراكبهم مياه الشطر الشمالي وتحتجزهم بيونغ يانغ في معتقلاتها مع سجناء من أيام الحرب الكورية.

على أن المرشح الرئاسي المحافظ لم يكن وحده مصدر الانتقادات. فآخرون كثر ساروا على نهجه متهمين رئيس البلاد بقبول الإهانة و التفريط بهيبة الرئاسة وكرامتها، وذلك بقبوله الطريقة التي استقبل بها.

فالرئيس روه الذي تقول سيرته الذاتية انه كان ذا ميول يسارية، بدا سعيدا بتحقيق حلم لطالما راوده بعبور الحدود إلى الشمال قبل انتهاء ولايته لعقد قمة مع كيم ايل جونغ، ثم بدا اسعد بسبب ما عده إنجازا وهو قبول بيونغ يانغ بتضمين البيان المشترك إشارة عابرة إلى الموضوع النووي في صيغة "بالنسبة للمسألة النووية في شبه القارة الكورية اتفق الجانبان على العمل معا من اجل تطبيق سلس للاتفاقية المبرمة" أي الاتفاقية التي توصلت إليها الأطراف الستة المعنية بتخلي بيونغ يانغ عن برامجها النووية وهي الكوريتان والولايات المتحدة و الصين و روسيا واليابان.

وهو في غمرة هذه السعادة لم يكترث بتجاوز البروتوكولات من اجل أن يدخل التاريخ كمساهم في صنع السلام في شبه الجزيرة الكورية، فعبر الخط الفاصل بين الكوريتين على الأقدام، وقبل أن ينتقل بسيارته إلى عاصمة الشمال برفقة مسؤول كوري شمالي من الدرجة الثانية، وقبل أن يكون في استقباله في بيونغ يانغ الرجل الثاني في النظام الشمالي "كيم يونغ نام"، وقبل أن يسير طويلا على قدميه إلى مدخل القاعة الثقافية الكبرى حيث كان يقف الديكتاتور كيم جونغ ايل محاطا بحرسه.

وهكذا بدا المشهد وكأنه كان مقصودا و مرتبا من قبل زعيم الشمال الذي تستهويه الحركات المسرحية لتأكيد أنه الرئيس المبجل للأمة الكورية بأسرها وخليفة القائد الملهم "كيم ايل سونغ"، دونما اكتراث بحقيقة أنه زعيم نظام معزول و شعب جائع فيما الضيف القادم هو رئيس الدولة الثالثة عشرة بين اقتصاديات العالم وزعيم شعب يتمتع بأحد أعلى الدخول الفردية في العالم.

وقريبا سيكون ما اتفق عليه في البيان المشترك للقمة الأخيرة أمام اختبار صعب، وذلك حينما يجتمع وزيري دفاع البلدين للتداول في مسائل معقدة من تلك التي ينظر إليها كمفتاح لحل بقية المسائل و تعبيد الطرق أمام معاهدة سلام شاملة. من هذه المسائل موضوع الأمن و السلاح في شبه القارة الكورية، وهو موضوع شائك و معقد في ضوء تمسك الجنوبيين بتحالفهم الاستراتيجي مع واشنطون و الذي ضمن لهم الأمن وحققوا في ظله نهضتهم الاقتصادية المشهودة، وإصرار الشماليين على إخلاء شبه الجزيرة من القواعد والقوات الاجنبية في إشارة إلى نحو ٣٠ ألف جندي أمريكي يرابطون حاليا في الشطر الجنوبي. وهذا الإصرار الشمالي يقابله قلق الجنوبيين من رفض بيونغ يانغ تخفيض ترسانتها الضخمة من الأسلحة التي لا تتناسب مع حجم البلاد والضرورات الدفاعية، وتخفيض عدد قواتها البالغ نحو ١,١ مليون عنصر والذي يرابط معظمه خلف المنطقة منزوعة السلاح القريبة جغرافيا من العاصمة سيئول.

ومن المسائل الأخرى المعقدة، موضوع الخط الفاصل ما بين شطري كوريا في مياه البحر الأصفر والمحدد من قبل الأمم المتحدة، و الذي لا يسمح لقوارب الصيد الشمالية أن تتخطاها جنوبا. حيث تصر بيونغ يانغ على إلغاء الخط، فيما يشدد الساسة المحافظون في سيئول ومعهم بعض جنرالات الجيش على التمسك به، علما بأن بيونغ يانغ تحدت هذا الخط أكثر من مرة عبر أعمال استفزازية كتلك التي حدثت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ وأسفرت عن معارك دموية ومقتل بحارة من الطرفين. وقد تطرق بيان القمة الأخيرة إلى هذا الخط بالقول أن الطرفين اتفقا على استحداث منطقة مشتركة للصيد لتفادي الحوادث و الصدامات، على أن يتولى وزيرا دفاع البلدين وضع الترتيبات اللازمة لبناء الثقة وتحويل هذه المنطقة إلى أنموذج للسلام و التعايش. إلا انه سرعان ما تبين أن ما تعتبره سيئول مجرد فتح المنطقة المحظورة أمام سفن الصيد الشمالية، لا يفي بمطالب بيونغ يانغ.

وأخيرا، إذا كانت إحدى ثمار القمة الجيدة هي الاتفاق على إرسال وفد رياضي مشترك إلى اولمبياد ٢٠٠٨ في بكين، فان هذا أيضا قابل للانتكاسة بسبب حذر وتردد بيونغ يانغ حيال مقترحات سيئول الداعية إلى تهيئة الطريق لذلك عبر تسهيل التبادل الثقافي وحركة الأشخاص والوفود وتطوير خطوط سكك الحديدية الرابطة بين شطري البلاد وصولا إلى أراضي الصين في أقصى الشمال.